

مشكلات النحو ودعاوى التيسير عند القدماء

Grammar problems and facilitation claims of the ancients

الدكتور: جمال سنوسي^{*1}

جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف (الجزائر)، d.senouci@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/06/29 تاريخ النشر: 2021/08/31

ملخص: إنّ علم النّحو وإن كان ميزان العربيّة ولسان حالها لا يمكن أن تستغني عنه بقية علوم العربية، إلا أنّ هذا لم يمنعه أن يكون عرضة للتّقد سواء من المتقدّمين أو المتأخّرين وهو ما بحثناه من خلال تسليط الضّوء على بعض مشكلات النّحو ودعاوى التيسير عند القدماء ونظرتم إليه وإلى عويص مسائله وأسباب الشّكوى منه .

الكلمات المفتاحية: علم النّحو؛ مشكلات النّحو؛ التيسير؛ التّبسيط؛ اختزال النّحو؛ المتعلّمين.

Abstract: Grammar science, although the balance of Arabic and the tongue of its condition cannot be dispensed with by the rest of Arabic sciences, but this did not prevent it from being subject to criticism either from applicants or late persons, which we discussed by highlighting some of the problems of grammar and the claims of facilitation of the ancients and their view of it and the difficult issues and reasons for complaining about it

Keywords: Grammar, grammar problems, facilitation, simplification, grammar reduction, learners.

مقدمة:

يعتبر علم النّحو من أجلّ علوم اللّغة العربية وأشدّه رسوخا فيها، فهو علم جليل يُقدّم على بقية فروعها لما في هذا العلم من عظيم الفائدة في تحصين اللّسان وتقعيد قواعد اللّغة العربية ولكنّه بالمقابل

* المؤلف المرسل

من أكثر العلوم التي تعرضت للنقد والقدح، فمنذ مرحلة تأسيسه على يد مؤسسيه الأوائل طرحت فيه كثير من الأسئلة خصوصاً مشكلة استصعابه على المتعلمين، فهو كما قيل فيه صعب طريقه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلم، لذا لم يغفل قدماء أهل العربية عن هذه المسألة فقد طرحها في التراث العربي أكثر من واحد وبصيغ مختلفة ومتعددة الأوجه، إذ عدد بعضهم مشكلاته وطرحت أفكار من مثل التبسيط والتيسير والتجديد والتخفيف وغيرها، وهو ما بعثناه من خلال حصر مشكلات النحو ودعاوى التيسير عند ثلثة من متقدمي النحو .

1- أسباب الشكوى من النحو والدعوة إلى تيسيره:

لقد عرف الدرس النحوي منذ أن قامت له قائمة شوائب كثيرة، والتي لم تؤثر عليه كعلم قائم بذاته فقط بل أثرت على متعلميه، فتعالت الأصوات منادية بصعوبته وتعقده، وكثرت الشكاوي من دروسه و يمكننا أن نلخص أسباب الشكوى من النحو ومشكلاته فيما يلي:

1- إقحام اللهجات العربية في تعقيد القواعد: فقد نظر المنظرون إليها على أنها صور مختلفة من اللغات، وهذا خلق مشاكل معقدة أبسطها اختلاف الرأي في المسألة الواحدة، ووجود الشواهد المتناقضة والإكثار من الأمور الجائزة وكثرة التفريعات والتشعيبات والإسراف في وضع الشروط النحوية، وكان واجبا أن يسقطوا هذه اللهجات من دراسة النحو، وأن ينظروا إليها كصور كلامية تتضمن خصائص لهجية لها مجالات دراسية مستقلة عن النحو.

2- القول بالعامل اللفظي و المعنوي: ويعتبر القول بالعامل أهم أصل تقوم عليه النظرية النحوية والذي بنيت عليه القواعد، والعامل عندهم ما عمل عملا من رفع أو نصب أو جرّ وقد ربط النحاة بين العلامة الإعرابية والأثر المسبب لها، فتارة يكون الرفع وتارة النصب وأخرى الجرّ، وطلبوا لكل علامة علّة، فإن لم يجدوها واستصعبت عليهم أولوها، ومن هذا المنطلق تأسست نظرية العامل، وإن لم يظهر هذا العامل قدره، وقد يحذف ويدلّ عليه دليل، فوضعوا للعامل شروطا فلسفية وحكّموها في اللغة وجعلوها ميزانا لها.

3- المبالغة في التقديرات والتأويلات: ممّا حمل الأساليب واللغة على غير ظاهرها، "وفتح بابا على النحاة يصعب قفله الآن" ¹؛ لأنهم جعلوا سبب كل حركة إعراب عاملا لفظيا أو معنويا، فكان

من الصّعب عليهم أن يجدوا لكل حركة إعرابية عاملا لفظيا أو معنويا يأتي قبلها أو تستقيم لهم القاعدة دائما ليقيسوا عليها".²

"فإذا ذُكر لهم قوله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون". لماذا رفع "أحد" قالوا: هو مرفوع بفعل محذوف تقديره "وإن استجارك أحد من المشركين استجارك". ومثله أيضا قوله تعالى: "إذا الشمس كورت". وسألتهم عن العامل الذي رفع كلمة الشمس أجابوك: إنّه فعل مستتر تقديره: كوّرت، فتصبح الآية "إذا كوّرت الشمس كوّرت".³

4- الاعتماد على الأقيسة النظرية التي لا تركز على شاهد من كلام العرب: فقد فلسفوا القياس وبحثوا عن أركانه ووضعوا شروطه، فظهر تأثير القياس الفقهي جليا في الدرس النحوي "حتى اعترف النحاة بأنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفية خاصة...، وأخذ النحاة يتنافسون في هذه الأقيسة النظرية والافتراضات غير الواقعية"⁴، ووصل الأمر إلى ظهور أقيسة ليست حقيقية وليست من كلام العرب كالقياس النظري "الذي لا يعتمد على شاهد من كلام العرب كقول بعضهم: ولا أمتع أن يجيء الفعل على فَعْلَن. وإن كان المتقدمون لم يذكره لأنّ الاسم إذا جاء على ذلك وجب أن يجيء عليه الفعل إذ كان الاسم أصلا والفعل متفرع عنه، وقد قالوا ناقة رَعَشَن وامرأة خَلَبَن".⁵

5- كثرة العلل الثواني والثالث: واعتلالات النحويين على ضربين "ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كلّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علّة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا، كمن يسأل عن الرّجل في: ذهب الرّجل" لم رفع؟ فيقال لأنّه فاعل مرفوع "وهذه العلة الأولى" فيقول: لم رفع الفاعل؟. فيقال للفرق بين الفاعل والمفعول، هذه العلة الثانية" فيقول: لماذا اختص الفاعل بالرفع والمفعول بالنّصب؟ فيقال: لأنّ الفاعل قليل والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرّفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النّصب للمفعول؛ لأنّ الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقال في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون".⁶

6- التّعويل على العلامة الإعرابية: اهتم النحاة منذ نشأة النحو بالعلامات الإعرابية على أواخر الكلم ممّا دعا النحويين أن يبنوا نحوهم عليها، وبذلك اختلط مفهوم النحو بمفهوم الإعراب إلى اليوم، بينما هو

جزء منه لا غير وأداة من أدواته، "وقد وقع التحوين ضحية اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا التصوص العربية تحمل الاعتماد على الحركة أحيانا فتضحى بها؛ لأن المعنى واضح بدونها اعتمادا على غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية".⁷ وما زال المعلمون والمتعلمون دون استثناء يقرون النحو بالإعراب مما أثقل عليهم فهمه واستيعابه.

7-التطرق إلى مسائل لا علاقة لها بالنحو: هذه المسائل لم تضيف جديدا ولم تخدم الدرس النحوي لأنها لم تقد نطقا ولا عصمت لسانا من اللحن، "مثل اختلافهم في النَّاصب بعد الفاء والواو أهو هذه الأدوات نفسها؟ أم "أن" المضمرة"⁸، ومن ذلك أيضا تناولهم "التمارين غير علمية صنعوها للدربة والرَّيَاضة اللغوية ومن ذلك قول سيبويه: وأما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني. فإتما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب، فوضعوا الكلام في غير موضعه"⁹.

ومن ذلك أيضا تناولهم مسائل غير علمية؛ "بل عقدهم أبواب كاملة غير علمية مثل أبواب الاشتغال والتنازع ... وتفريعهم المسائل وتشقيقها"¹⁰ ولناخذ باب الاشتغال مثلا فقد اختلف النَّحاة فيه اختلافًا كبيرا، وقسموا صوره إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه الرفع أو النَّصب وما يجوز فيه الأمران، والأمر هكذا على وجوه متعددة وليس على وجه واحد.

هذه جملة من المشكلات النحوية التي أدت بالمعلمين إلى الشكوى من النحو ودرسه "وقد ضاق طلاب النحو من قديم بطريقة النَّحاة هذه، وظهرت دعوات متعددة على طول تاريخ النحو العربي منها ما يدعو إلى تهذيب النحو وإصلاحه، ومنها ما يدعو إلى تركه والتخلي عنه كلية، ومنها ما كان يعبر عن سخط وضجر، كما ظهرت محاولات عملية لتأليف النحو تأليفا تعليميا سهلا يطرح الخلافات ويتخلص من الأبواب غير العملية والمسائل التدريبية"¹¹.

2- تيسير النحو في التراث:

إن فكرة التيسير والتبسيط واختزال النحو فيما يفيد المعلم ليست فكرة حديثة قطّ وإنما تعود إرهاباتها الأولى إلى قرون خلت وبالتحديد القرن الثاني الهجري، فقد شرع النَّحاة آنذاك في إيجاد بدائل تغنيهم عمّا هم فيه من عويص النحو، إذ تراءت المشكلة أمامهم شاخصة للعيان فشرعوا في تأليف

المختصرات النحوية، ويمكن التأريخ لفكرة التبسيط والاختزال النحوي وتيسره بكتاب "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر (ت180هـ). والتي جاء فيها على لسانه: "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبليغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يحف على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله ويحيط به فهمه، فأمنت النظر والفكر في كتاب أوّلته وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق... فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصول النحو كله مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه أو شعر ينشده أو خطبة أو رسالة إن ألفها".¹²

فمن خلال مقولة خلف الأحمر هذه يتضح لنا أنّ محاولة تبسيط النحو وتيسيره واضحة جلية إذ كانت الغاية عنده الاختصار والتأي عن العلل والتخفيف على المتعلمين أصول النحو، ولم يكن خلف الأحمر ليكتب مقدمته هذه لولا علمه علم اليقين بصعوبة الدرس النحوي على المبتدئين، فالغاية عنده كانت تعليمية بامتياز طلباً للصواب وتجنباً للخطأ واستقامة الأمر في المنطوق والمكتوب مشافهة وتدوينا. يقول فيها مُحققها: "ولعلها إن صحت نسبتها لخلف أن تكون أقدم ما ألف في النحو من المختصرات، كما أن أقدم ما ألف فيه من المطولات هو كتاب سيويه"¹³. وقال فيها أحمد حسن الزيات: هذا هو النحو قبل أن يفلسفه".¹⁴

فهذا الشعور المبكر بصعوبة الدرس النحوي لم يقف عند خلف الأحمر؛ بل نسج على منواله كثير فيما بعد، وبدأت حملة تطهير النحو من الشوائب والزوائد التي لا تفيد المبتدئين فيه، وعني بالمتكلم بدل البحث عن التطويلات والتخرجات التي لا تنفعه في شيء.

ولعل كتاب "التفاحة في النحو" لأبي جعفر النحاس (ت338هـ) ما يؤيد فكرة تقريب النحو من عامة الناس وطالبيه، والكتاب يتناول موضوعات النحو وحدها ولا يتناول أي موضوعات صرفية ويحتوي على واحد وثلاثين فصلاً... والكتاب صغير الحجم... ولكنه مفيد جداً لأنه يحوي جميع مبادئ النحو وقواعده الرئيسية، وقد ساعده على الاختصار طرحه الخلافات النحوية واعتماده على اللغة الأدبية

المشتركة، وترك الخلافات اللّهجية وحذفه الشواهد وأسماء النّحاة واستبعاده المناقشات المنطقية والفلسفية¹⁵.

فالكتاب تبسيطي تيسيري مبني على مبدأ الاختصار والاختزال في الأبواب، يحتوي لبنات الكلام العربي جاء "دقيقا صحيحا واضح العبارة، كما اشتمل على القواعد الأساسية التي يجري عليها الكلام في العربية".¹⁶، وقد خلا الكتاب من الأبواب غير العلميّة كاللتنازع والاشتغال وغيرها، "واتبع المؤلف المنهج الوصفي في تفصيل القواعد، ومن أجل ذلك عدّ في باب حروف الخفض كثيرا من الكلمات التي يعتبرها النّحو التقليدي ظروفًا مثل أسفل وخلف وقدّام ووراء وفوق وتحت ووسط وبين، والسرّ في ذلك أنّه نظر إلى وظيفة الكلمة في الجملة، فوجدها لا تختلف في "على" عنها في "فوق".¹⁷

وواضح من عنوان الكتاب "ومن طريقة تناوله المسائل أنّه وضع ككتاب مدرسي يلي حاجة طلاب العربية ودارسي النّحو المتعجلين"¹⁸، فقد ركز أبو جعفر النّحاس على ما يفيد المتعلّمين في إدراكهم للقواعد الأساسية ووظائف النّحو، فركز على وظيفة الكلمة في الجملة وهو على إدراك تام فيما يقدمه في كتابه من زاد معرفي يغني طالب النّحو عن المسائل الخلافية والتشعيبات المملّة التي لا تقيم حجة ولا تبني لغة ولا تُقوّم لسانا، فتعرّض لما يمكن مسّه من الفروع وركز على الأصول والثّوابت، وبعّد عمله هذا عملا تعليميا بامتياز؛ لأنّه يدرك مشقة النّحو وصعوبة تحصيله بفكر من سبقه من النّحاة.

وإذا جئنا إلى أوائل من دعا إلى تيسير النّحو وقدّم مقترحات لذلك ووجه نقدا لدرسه نجد: أبو

العباس أحمد بن محمد بن ولاد المصري(ت 332هـ) وقد نادى بالمبادئ التالية:

1- عدم جواز صحة الطّعن على العربيّ أو قذفه باللّحن أو الخطأ، وفي هذا الشأن يقول ردا على المبرد: "إن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب، فهذا رجل يجعل كلامه في النّحو أصلا وكلام العرب فرعا، فاستحاز أن يخطئها إن تكلمت بفرع يخالف أصله"¹⁹.

فصحة الكلام إنّما تتبع ما تفوه به العربيّ المتضلع في اللّغة وليس ما يصدره النّحاة من كلامهم وإخراجاتهم النّحوية، ويبرّر محمد بن ولاد المصري تمسّكه بكلام الأعراب والقياس عليه ما روي أن بعض ولاة مصر "جمع بينه وبين أبي جعفر النّحاس للمناظرة، فقال له النّحاس: كيف تبني مثال: "أفعلّوت" من رميت؟

فقال أبو العباس "أزمييث" فخطأه النَّحَّاس قائلًا: ليس في كلام العرب أفعُلت ولا أفعُليثُ، فقال أبو العباس: إنما سألتني أن أمثل لك بناء ففعلت²⁰.

ويقول أيضا مستنصرًا لأمر السَّماع عن العرب: "الذي للَّغوي أن يفعله أن يمثله ويعتَلّ لما جاء عن العرب، فأما أن يرده فليس ذلك له"²¹.

2- يجب الوقوف عند المادة اللُّغوية المسموعة ولا يجوز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظري، فهناك من الألفاظ والكلمات ما يصحّ القياس عليه ولكنه لم يسمع عن العرب لذلك يرى وجوب الأخذ بالمادة اللُّغوية المسموعة وأن لا نغيّرها، ولعلّه في نظره هذه نلمس شيئًا من التّظرة الوصفية للغة، حيث يقول: "لا ينظر إلى القياس فقط دون ما تتكلم به العرب، فإنّ العرب يمتنعون من التّكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلّمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه"²².

ويصرّ محمد بن ولاد المصري على تتبع خطأ العرب في كلامها والقياس عليه، وليس خلق أقيسة جديدة لم تقل بها العرب، فالقياس كلام العرب دون سواه، ويؤكد هذا الرّأي قوله أيضًا: "سبيل التّحويين أتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التّكلم بلغتهم، فأما أن يعملوا قياسًا وإن حسن يؤدي إلى غير لغتها فليس ذلك لهم، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم"²³.

3- هاجم ابن ولاد المصري كثرة التّقديرات والتّأويلات في النّحو وادعاء الحذف والإضمار، باعتبار هذه الظواهر مشكلة في حدّ ذاتها قد أبعدت الدّرس النّحوي عن غايته السامية ومبتغاه.

أما أبو العلاء المعري الشّاعر المعروف صاحب رسالة الغفران "فلم يكن شيئًا يغيظه أكثر ممّا كان يقرؤه ويسمعه من تأويلات النّحاة وتكلفهم، وتخريجهم بعض الأبيات على غير حقيقتها للاستشهاد بها على آرائهم الخاصة"²⁴.

وقد وجّه جلّ نقده لنحاة البصرة الذين جعلوا من التّأويل مخرجًا وحلًّا لقواعدهم التي وضعوها وأخرجوا الشّواهد الشّعريّة بما يستقيم مع أصولهم النّحوية.

ففي قول الشّاعر: فَنَافِذُ دَارِجُونَ حَوْلَ خَبَائِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

فكثير من التحوين يمنع أن يلي كان معمول الخبر، وهم يؤولون البيت، فيقدرون ضمير الشآن في "كان" محله الرفع على أنه اسمها، ويعربون "عطية" مبتدأ وجملة "عود" خبره، و"إياهم" منصوبة "بعود" وجملة المبتدأ وخبره خبر "كان"، أو يعربون "ما" موصولة واسم "كان" ضميرا مستترا يرجع إلى "ما" و"عطية" مبتدأ، و"عود" خبره و "إياهم" مفعولا مقدا والعائد محذوف. ولكن المعري بذوقه العربي يرفض هذه الأعراب قائلا: والأشبه بمذاهب العرب أن يكون عطية مرفوعا بـ "كان" و"إياهم" منصوبا بـ "عود".²⁵

ومما رسمه المعري في رسالة الغفران مشهدا من مشاهدته مع النحاة والشعراء، وقد رسم أبا علي الفارسي التحوي وهو في الجنة وقد أحاط به ثلة من الناس، متهمين إياه بالتأويل عليهم وتحريف كلامهم وإخراجه على غير ما يرضون، فيقول: "وكنت رأيت في المحشر شيئا لنا كان يُدرس النحو في الدار العاجلة يُعرف بأبي علي الفارسي، وقد امترس به قوم يطالبونه ويقولون: تأولت علينا وظلمتنا،... منهم يزيد بن الحكم الكلبي وهو يقول: ويحك أنشدت عتي هذا البيت برفع الماء، يعني قوله:

قَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ شَرُّكَ كُفْلُهُ وَخَيْرُكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوَى

ولم أقل إلا الماء بالنصب".²⁶

وهذا مشهد يوحى برفض التأويل والتقدير عن أبي العلاء وكرهه ذلك، ومحبته إخراج الأمور الإخراج السلس المستحب الذي لا يمس أصلا ولا يُفترع فرعا.

ومن المتقدمين نذكر أيضا ابن حزم الأندلسي (ت384هـ)، والذي تشدد في العلل وهاجمها، ورأى أنّها "كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق من ذلك أنّ هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو أيضا كذب لأنّ قولهم: كان الأصل كذا فاستقل فنقل إلى كذا... شيء يعلم كلّ ذي حسن أنّه كذب لم يكن قطّ، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك".²⁷

كما دعا إلى الكفاية من النحو بما يفيد ويبلغ الهدف المنشود، وما عدا ذلك فهو فضول لا منفعة فيه ولا خير يرجى من ورائه. يقول في ذلك: "أقلّ ما يُجرى من النحو كتاب الواضح للزبيدي أو ما نحأ نحوه، كالموجز لابن السراج وما أشبه هذه الأوضاع الخفيفة، وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها، بل هي مشغلة عن الأوكّد، ومقطعة دون الأوجب والأهم".²⁸

فعلم النحو عند ابن حزم لا يتعدى المخاطبة والقراءة التي تعصم المتكلمين من الوقوع في الزلل والغلط، وإن الإكثار منه حسن، إلا أن الاشتغال به لا منفعة منه إلا لمن أراد أن يجعله معاشا وتكسبا فهو علم جليل .

ومن الذين مازال أثرهم باقيا اليوم في الدعوة إلى تسيير النحو وتبسيطه، نذكر الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق (ت 340هـ) في كتابه "الجمل"، وما يلاحظ على كتاب "الجمل" هو النظرة الثاقبة لحاجات المتعلمين من النحو وتبسيطه لهم وتيسير نهجه في وصول المتعلم منه إلى مبتغاه، فقد جمع بين الإجمال لعموم الكلام العربي والاختصار في حصر القواعد والابتعاد عن الفروع، وبدا تيسير النحو وتقريبه إلى الأذهان والأفهام واضحا من خلال أبوابه؛ لأنه يقدم النحو بأمثلة مفهومة بسيطة تخلو من أي غرابة أو صعوبة أو ضروب من الاختلاف.

ومن ينظر في هذا الكتاب "يجد نفسه أمام عالم متمكن يحسن عرض موضوعاته وتناولها بأسلوب سهل واضح، خال من التعقيد وحفاف الحدود والقواعد، يُكثر من الشواهد القرآنية الكريمة والشعرية والأمثلة ليصل بمناقشتها بيسر وسهولة إلى تقرير قواعد موضوعاته مع براعة في التحليل والتعليل...مما يجعل الكتاب مناسباً لمستوى المتعلمين"²⁹. فالسهولة واليسر كانت غاية ما يطلب أبو القاسم الزجاجي، وقد راع في ذلك آذان المستمعين ومستوى المتعلمين، لذا تراه في جلّ كتابه يحرص على الأسلوب التعليمي البين في أبوابه كقوله: افهم، فقس عليه، تصب ما تشاء...إلخ، دلالة على أن الخطاب موجه للمتعمّل دون سواه.

ويشير إلى منهج التيسير في كتاب الجمل للزجاجي الدكتور صالح بلعيد، حيث يصفه قائلاً: "فهنا أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي يؤلف "الجمل" حيث يقدم نحواً ميسراً ينأى به عن تعدّد العلة، ويكثر فيه من الشواهد إلى أن يصل إلى تقدير قواعد موضوعة ببراعة التعليل، وهي نتيجة تجرّته التعليمية في مسجد الأمويين في دمشق يعلم النحو وييسره"³⁰.

إنّ هذه المؤلفات المتقدمة في الزمن تدلّ دلالة الأثر على المسير أنّ أوائل النّحاة لم تغب عن ذهنهم مشكلات النحو، وأدركوا صعوبته وصعوبة تعلّمه على الدّارسين، فراحوا يُبسّطون قواعده وينهجون فيه

منهج الجمع والاختزال في الأبواب وتقريب الشاهد والاختصار في الدرس التحوي والبعد عن الإطالة والتكلف والتعسف، فألفوا المختصرات النحوية والمنظومات حتى يسهل حفظها واستيعابها وطلبها عند الحاجة، وغايتهم في ذلك نصح منهج التيسير وعناوين كتبهم تقرب إلى حد بعيد من هذا المصطلح ولو لم يشر إليه بعضهم صراحة، وإن أنكر طائفة منهم هذه الحملات على النحو ظناً منهم أنهم يقوضون بذلك أركانه، لكن الفكر التبسيطي بقي طاغياً على النحو على مرّ السنين؛ لأنهم أدركوا تمام الإدراك أنهم أبعدوا الدرس التحوي على متعلميه، ولنا أن نذكر بعض الجهود التبسيطية للنحاة المتقدمين ومن هذه الجهود التيسيرية نذكر:

1- كتاب الواضح للزبيدي (ت 379هـ): ومن عنوانه يتبين لنا أنه موجه للمتعلمين فالوضوح ضد الغموض، لذلك نراه في كتابه ينحى هذا المنحى التوضيحي، ويحاول أن يوضح ما ذهب إليه في أسلوب تيسيري تبسيطي بعيداً عن كل الخلافات، فيورد الأمثلة ويكثر من إعرابها ويميل إلى السهولة في كل شيء.

2- اللّمع لابن جنّي (ت 392هـ): وهو القائل "إنّ العامل الحقيقي في إعراب الكلم إنّما هو المتكلم"، وكتابه اللّمع كتاب مختصر مفيد، جمع فيه مسائل النحو من أستاذه أبي علي الفارسي، تناول أبواب النحو بأسلوب سهل جامع فيه المواضيع ذات الصلة في الباب الواحد، ولم يقل ببعضها اقتصاراً منه على الصّوري منها من باب التيسير.

3- العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ): ومن خلال العنوان يتّضح أنّه جمع العوامل في الكلام، وخصها مئة عامل مخالفاً بذلك من سبقه من تقسيمات العوامل إلى لفظية ومعنوية فاختصر دروب النحو في هذه العوامل واقتصر على المفيد منها مما يعين الطالب على التّضلع في علم النحو، ويرفع عنه عبء البحث في أمات الكتب وتحمل ثقل دروسها وشواهدنا، فمعرفة الإعراب تتطلب دراية مستنيرة للعامل في نظره، حيث يقول: "واعلم أنّه لا بدّ لكلّ طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء. ستون تسمى عاملاً وثلاثون تسمى معمولاً وعشرة منها تسمى عملاً وإعراباً".³¹

4- المصباح في النحو للمطرزي (ت 610هـ): ودلالة عنوانه توحى بإنارة درب المتعلمين في طلب النحو وبه تستقيم لهم الطّريق ويعرفون حاجتهم ويقضون أربهم منه، وهو من الكتب الميسرة

المختصرة، سلك فيه المطرزي سبيل الليونة والتسيير والسهولة، وقد وضعه لابنه حتى يحكم به أصول النحو وأبوابه؛ أي أن غرضه به لم يكن إلاّ تعليميا خالصا، وهذا ما يورده في مقدمة كتابه في قوله: " فاستصنفت منها هذا المختصر ونقّيت عن كل منها ما تكرر استثقالا للمعاد واستقلالاً للمفاد، غير مدّخر فضل التصيحة في رعاية عباراته الفصيحة، ولم أطو ذكر شيء من مسائلها إلاّ ما ندر أو شاع فيما بينهم وانتشر"³².

5-المقرّب لابن عصفور (ت 663هـ): ولعلّه يقصد بكلمة المقرّب تقريب الدّرس التّحوي من متعلّميه ومريديه، وقد تميّز الكتاب بالوضوح والبساطة، ممّا سهل على المتعلّمين استيعابه عمل فيه على الاختصار، وتعرض إلى مسائل محددة دون غيرها، وختمه بجملة من التّصائح والتوجيهات، والمطلع على الكتاب يدرك أنّه وُضع لتدارك التّقص عند التّلاميذ وإرشادهم إلى سبيل تعلّم التّحو.

6- الألفية لابن مالك (ت 672هـ): "وهي خلاصة المنظومة المسماة الكافية الشافية، والتي بلغ عدد أبياتها حوالي ثلاثة آلاف بيت، فقام الناظم باختصارها في منظومته المسماة "الخلاصة" والتي بلغ عدد أبياتها حوالي ألف بيت وتعرف بالألفية لهذا السّبب"³³.

والألفية من أروع ما نظم في التّحو تسهيلا وتبسيطا على المتعلّمين، فجمع فيها أحكام التّحو بشواهده اليسيرة، تسهيلا لحفظها وتعلّمها وتطبيقها، فاستعمل فيها التّمثيل بالشّاهد للأحكام التي يصدرها حتى ترسخ في أذهان المتعلّمين، ولكن ما قد يؤخذ على الألفية أنّ بعض نظمها تتخلّله الصّعوبة والغموض في فهمه، لذلك نجدها هي الأخرى قد بسطت ويسرت أبياتها وشرحت عند غير واحد من العلماء والمهتمين بالدّرس التّحوي.

7- الأجروميّة لابن أجزوم (ت 723هـ): ومنظومته من أشهر المنظومات قاطبة؛ لأنّها جاءت يسيرة مختصرة على المتعلّمين يسهل استيعابها، لذلك اهتم بها المتقدمون والمتأخرون اهتماما قلّ نظيره وأصبحت الملاذ لطلاب التّحو، وقد شرّحت شروحات عديدة لعلّ أيسرها حديثا على المتعلّمين شرح الأجرومية للشيخ محمد بن صالح العثيمين، وقد اقتصر ابن أجزوم في منظومته على الأصول من التّحو وأبوابه

الأساسية ومسائله التي لاغنى للمتعلّمين عنها في قالب متدرّج يجبّ النحو إلى من يطّلع عليها ويجد لذّة في استيعاب متنها.

وختاماً يمكننا القول إنّ هذه المحاولات الضاربة في أعماق التّراث تعبر عن البعد التاريخي لفكرة التيسير التّحوي عند النّحاة، فلم تكن هذه الفكرة بعيدة عن أدبيات النّحاة ومصنفاّتهم حتّى يجعلوه لينا سهلا منقادا للمتلقّي، لا عسيرا غامضا متضاربا في آرائه متشعبا في مسائله، فسلكوا في ذلك سبلا شتى، كالكتب الميسّرة والمنظومات والمتون الشّارحة، متعرضين للأصول مستغنين عن الخلافات وبعض التّروائد مكتفين بالشّواهد القريبة من ذهن المتعلّمين.

ولابد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن هؤلاء النّحاة انطلقوا ممّا هو موجود عندهم رغبة في تبسيطه وتيسيره، ومالوا إلى مصطلح التيسير حتى يجعلوا المادة النّحوية طيّعة منقادة لفكر المتعلّمين، ولم يخرجوا عن الإطار العام للنحو وأصوله، وبدا مصطلح التيسير أقرب المصطلحات إلى كتبهم، ولو تتبعنا دلالة العناوين التي وشّحوها بما مصنفاّتهم لوجدناها تصبّ في هذا المصبّ قاصدين في ذلك الوجهة التّعليمية التي لم تخرج عن المنهج العام كقولهم: الموجز في النحو المختصر في النحو، التّفاحة في النحو، المصباح في النحو، وغير ذلك من المصطلحات الدّالة على السّهولة والليونة، ولم يخطر في بالهم أبدا أن يخرجوا عن الأصول التي وضعها من سبقهم، فكان الإيجاز والاختصار والشّرح والتّفسير والتّقريب والجمع والتّبسيط والتّهذيب غايتهم؛ ولكن مع رسوخ فكرة الصّعوبة في الأذهان ظهرت دعوات قد خرجت عن ما ألفه النّحاة من القواعد المتعارف عليها، وثاروا ضدّ منهج القدامى وعابوا عليهم طرقهم في فهم اللّغة وتحليلها، فأنكروا كثيرا من المسائل التي كانت تعدّ عندهم من المسلّمات التي لا ينبغي المساس بها، ولم تعد تُطرح فكرة التّبسيط عند هؤلاء، بل جاؤوا بمصطلح التّجديد وإعادة قراءة النحو كبديل لمشكلات النحو، ويمكن أن نُورخ لفكرة تجديد النحو وإعادة قراءته مع بعض نحاة المدرسة الأندلسية، التي تعبر بحق عن نظرية نحوية جديدة نادى بها أحد علماء الأندلس وهو ابن مضاء القرطبي في مؤلفه الشّهير "الرّدّ على النّحاة".

الهوامش:

- ¹ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب للنشر، القاهرة، ط6، 1988، ص: 148.
- ² - جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفرائي، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص: 22.
- ³ - جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص: 22، 23.
- ⁴ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 150.
- ⁵ - المرجع نفسه، ص: 151.
- ⁶ - جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص: 19-20.
- ⁷ - المرجع نفسه، ص: 23.
- ⁸ - المرجع نفسه، ص: 24.
- ⁹ - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1988، ج2، ص: 364.
- ¹⁰ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 151.
- ¹¹ - المرجع نفسه، ص: 152.
- ¹² - خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عزالدين التنوخي، وزارة الثقافة مطبوعات مديرية إحياء التراث، دمشق، 1961، ص: 33، 34.
- ¹³ - خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص: 2.
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص: 5.
- ¹⁵ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 155.
- ¹⁶ - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي دراسة في الفكر اللغوي الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص: 53.
- ¹⁷ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 155، 156.
- ¹⁸ - المرجع نفسه، ص: 156.
- ¹⁹ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 156.
- ²⁰ - شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، 1968، ص: 329، 330.
- ²¹ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 156.
- ²² - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 157.
- ²³ - المرجع نفسه، ص: 157.
- ²⁴ - المرجع نفسه، ص: 157.
- ²⁵ - المرجع نفسه، ص: 158.
- ²⁶ - أبو العلاء المعري، رسالة الغفران، تح: الدكتورة عائشة عبد الرحمن - بنت الشاطئ -، دار المعارف، القاهرة مصر، ط9، 1993، ص: 254.
- ²⁷ - سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي: محاضرة ألقى في مهرجان ابن حزم في مدينة قرطبة بمناسبة مرور تسعمائة عام على وفاة الإمام ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط2، 1969، ص: 45 - 46.

- 28- سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص: 44.
- 29- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق، الجمل في النحو، تح: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص: 18، 19.
- 30- صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، دت، ص: 194، 195.
- 31- البدرراوي زهران، مقدمة في علوم اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1993، ص: 91.
- 32- ناصر بن أبي المكارم المطرزي، المصباح في علم النحو، تح: ياسين محمود، مراجعة وتقدم مازن مبارك، دار النفائس، بيروت لبنان، ط1، 1997، ص: 64.
- 33- عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة مصر، ط8، 1954، ج1، ص: 7.